

إعداد المهندس/ أحمد الحائلي

دراسات نقدية 1

التكليف السادس



دراسات نقدية 1

التكليف السادس

نقد (فروض البحث)

تكليف

06

واقع استدامة شركات الأمن السيبراني الناشئة في ضوء توجهات الأفراد



سيتم في هذا التكليف نقد فروض البحث



تكليف

06

أولاً: نقد الفرض الرئيس للدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توجهات الأفراد في المجتمع السعودي نحو خدمات الأمن السيبراني، وواقع استدامة شركات الأمن السيبراني الناشئة.

1. الاتساع المفرط في صياغة المتغيرات
 - المتغير المستقل "توجهات الأفراد" متغير عام جداً ولم يتم تحديد أبعاده (وعي – ثقة – دوافع – خبرة رقمية... إلخ).
 - المتغير التابع "استدامة الشركات" مفهوم واسع متعدد الأبعاد (مالية، تشغيلية، تقنية، سوقية، تشريعية).النتيجة: الفرض الرئيس جاء فضفاضاً وغير دقيق من حيث تحديد طبيعة العلاقة.

2. عدم وجود إطار نظري واضح يربط فعلياً بين "التوجهات الفردية" و"الاستدامة المؤسسية" العلاقة السببية بين رأي الفرد وبين قدرة شركة ناشئة على الاستدامة تحتاج إلى أساس نظري أقوى (مثل: نظرية قبول التقنية وهذا غير ظاهر في الورقة).

3. الفرض يجمع بين مستويات تحليل مختلفة
 - "التوجهات" = مستوى فردي (Micro).
 - "استدامة الشركات" = مستوى مؤسسي (Macro).الدمج بين مستويين مختلفين دون نموذج نظري تفسيري يُعدّ ثغرة بحثية.

تكليف

06

ثانياً: الفرض الأول (الفروق الديموغرافية)

توجد فروق دالة في توجهات الأفراد نحو خدمات الأمن السيبراني تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر – الجنس – المستوى التعليمي – مستوى الاستخدام الرقمي).

1. الفرض صحيح منهجياً لكنه غير مرتبط مباشرة بمشكلة الاستدامة
هو فرض إحصائي اعتيادي في الأبحاث الاجتماعية، لكنه لا يرتبط مباشرة باستدامة الشركات.
لا يجيب على سؤال الدراسة الرئيس، ولا يضيف قيمة إلا في فهم التوجهات.

2. إدراج "مستوى الاستخدام الرقمي" كمتغير ديموغرافي غير صحيح
المتغيرات الديموغرافية هي: (العمر، الجنس، التعليم، الحالة الاجتماعية، الدخل).
أما الاستخدام الرقمي فهو متغير سلوكي وليس ديموغرافياً.

3. الفرض لا يوضح اتجاه الفروق أو خلفيتها النظرية
هل يفترض الباحث أن الشباب أكثر وعياً؟ أم أن ذوي التعليم العالي أكثر ثقة؟ غياب التوقع يضعف الفرض.

تكليف

06

ثالثاً: الفرض الثاني (معايير الأمن السيبراني والفاعلية التنظيمية)

توجد علاقة بين مدى تطبيق معايير الأمن السيبراني والفاعلية التنظيمية للشركات الناشئة.

1. الفرض منطقي، لكن علاقته بعنوان الدراسة غير مباشرة
الدراسة عنوانها "استدامة الشركات" وليس "فاعليتها التنظيمية".
هنا تم إدخال متغير وسيط جديد (الفاعلية التنظيمية) دون تفسير علاقته بالاستدامة.
2. المعايير المقصودة غير محددة
هل هي معايير NIST CSF؟ ISO 27001؟ NCA؟
غياب التحديد يجعل القياس غير موضوعي.
3. خلط بين "التطبيق" و"الاستدامة"
يتطلب الفرض نموذجاً يشرح كيف أن تطبيق المعايير يؤدي إلى فاعلية، وكيف تنتقل الفاعلية إلى الاستدامة.

تكليف

06

رابعاً: الفرض الثالث (وعي وثقة ودوافع الأفراد والكفاءة التشغيلية)

توجد علاقة بين وعي الأفراد وثقتهم ودوافعهم لاستخدام خدمات الأمن السيبراني، وبين الكفاءة التشغيلية للشركات.

1. ربط غير منطقي بين المتغيرات وعي الفرد وثقته لا يؤثران عادة في الكفاءة التشغيلية الداخلية للشركة (عمليات، إجراءات، موارد بشرية). هذه العلاقة غير مدعومة نظرياً.
2. الفرض يدمج ثلاثة متغيرات مستقلة في فرض واحد (وعي – ثقة – دوافع). هذا يخلق مشكلات إحصائية مثل تعدد المتغيرات multicollinearity.

تكليف

06

خامساً: الفرض الرابع (توجهات الأفراد واستدامة الشركات)

توجد علاقة بين توجهات الأفراد في المجتمع السعودي وبين استدامة شركات الأمن السيبراني.

1. الفرض مجرد تكرار للفرض الرئيس — بلا إضافة
الفرض الرابع هو إعادة صياغة لنفس الفرض الرئيس دون أي تغيير.

2. الاستدامة لم تُحدد كمتغير قابل للقياس
هل هي استدامة مالية؟ تقنية؟ سوقية؟ تنظيمية؟
هذا يؤثر سلباً على صدق القياس Validity.

3. الفرض لا يوضح اتجاه العلاقة
هل التوجهات الإيجابية تدعم الاستدامة؟ أم السلبية تضعفها؟
غياب التوقع المنطقي يجعل الفرض عاماً.

تكليف

06

الخلاصة العامة للنقد



أبرز الملاحظات على فروض البحث:

1. عمومية المتغيرات وعدم تحديد أبعادها.
2. عدم وجود نموذج نظري يربط بين المتغيرات (Theoretical Framework).
3. خلط بين مستويات التحليل (فردى vs مؤسسى).
4. إعادة تكرار الفروض وعدم التمييز بينها.
5. غياب تحديد نوع العلاقات (تأثير – ارتباط – فروق).
6. دمج متغيرات كثيرة في فرض واحد بشكل غير مبرر.
7. ضعف الترابط بين الفروض ومشكلة البحث الرئيسية.



Thank You